الرقابة: ضرورة إعداد خطة تسويقية شاملة لخدمات «الإعلام»

الوزارة: توحيد الخطط التسويقية ضمن إطار شامل قبل نهاية 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية الحاجة إلى توحيد الخطط والوثائق التسويقية والتشغيلية القائمة ضمن خطة تسويقية شاملة تغطي مختلف الخدمات والمساحات الإعلامية والتجارية التي تقدمها الوزارة عبر قنواتها التلفزيونية والإذاعية ومنصاتها الرقمية، بما يسهم في تكامل الأهداف التسويقية، وتحديد الفئات المستهدفة وأولويات التنفيذ وآليات المتابعة والتقييم.

وفي ردها، أفادت وزارة الإعلام بأنها ستعمل على توحيد الخطط والوثائق التشغيلية القائمة ضمن إطار مرجعي متكامل يمثل خطة تسويقية شاملة، تتضمن الأهداف التسويقية والفئات المستهدفة وأولويات التنفيذ وآليات المتابعة والتقييم، مع ربطها بالدورات البرامجية والمواسم الإعلامية والفعاليات المختلفة، بما يعزز تكامل أعمال التخطيط والتسويق ويسهل الرجوع إليها ومتابعتها، وذلك في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2026.

وأكدت الوزارة أن أعمال التخطيط والتسويق للخدمات والمساحات الإعلامية والتجارية تُنفذ حالياً وفق إطار تشغيلي وتسويقي منظم، من خلال الأدلة والوثائق والخطط التشغيلية المعتمدة لأعمال قسم التسويق، التي سبق تزويد فريق ديوان الرقابة المالية والإدارية بها.

وأضافت أن الوزارة تعد وتحدث خططاً وباقات تسويقية متخصصة لكل موسم أو برنامج أو فعالية، وفقاً للخريطة البرامجية للإذاعة والتلفزيون والمواسم الإعلامية والفعاليات والبطولات المختلفة، بما يضمن مواءمة الأنشطة التسويقية مع المنتجات والخدمات المتاحة، والاستجابة للمتغيرات الإعلامية والسوقية.



الرقابة: عدم استكمال الخطة التنفيذية لمشروع الأرشفة الإلكترونية

الإعلام: استكمال المشروع خلال ثلاث سنوات من بدء النسخ

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم استكمال اعتماد خطة تنفيذية متكاملة لمشروع الأرشفة الإلكترونية، تتضمن مراحل التنفيذ والجدول الزمني ومؤشرات الأداء وآليات المتابعة، لتحويل الأشرطة الأرشيفية إلى صيغ رقمية وحفظها ضمن المكتبة الرقمية للمواد التلفزيونية، بما يعزز كفاءة تنفيذ المشروع ويضمن استدامة حفظ المحتوى الإعلامي الوطني.

وفي ردها، أفادت وزارة الإعلام بأنها أعدت سجلاً متكاملاً لمتابعة سير العمل في مشروع الأرشفة الإلكترونية، يتضمن بيانات عمليات النسخ والتحويل وإحصائيات دورة العمل، ويتيح قياس نسب الإنجاز بصورة دورية، إلى جانب إعداد تقارير دورية تلخص مستجدات التنفيذ.

وأوضحت أن المشروع من المتوقع استكماله خلال ثلاث سنوات من تاريخ بدء عمليات النسخ، مشيرة إلى أن توقف أعمال الأرشفة منذ عام 2020 يعود إلى تحديات تقنية في منظومة الأرشيف القديمة أعاقت عمليات التحويل والنسخ، ما استدعى تعليق التنفيذ مؤقتاً إلى حين استكمال مشروع استبدال المنظومة القديمة بأخرى جديدة وتجهيز نظام النسخ فيها.

الرقابة: عدم اعتماد دليل إجرائي موحد لتنظيم طلبات التغطيات الإعلامية

الإعلام: دليل للإجراءات خلال الربع الأول من 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم استكمال توثيق واعتماد الإجراءات المنظمة للتعامل مع طلبات التغطيات الإعلامية ضمن دليل إجرائي موحد، يحدد آليات تسلم الطلبات ودراستها والبت فيها، والمعايير والصلاحيات المعتمدة، بما يعزز كفاءة تنظيم عمليات التغطية الإعلامية ويضمن مواءمتها مع أولويات الوزارة وإمكاناتها البشرية والتقنية.

من جانبها، أوضحت وزارة الإعلام أن هناك آلية متبعة ومنظمة للتعامل مع طلبات التغطيات الإعلامية، بما يضمن تنظيم سير العمل وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.

وأضافت أنها تعمل حالياً على تطوير دليل إجراءات لتنظيم طلبات التغطيات الإعلامية، يشمل ضوابط تقييم طلبات التغطية وإجازتها، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات ذات الصلة، على أن يتم استكمال الدليل واعتماده خلال الربع الأول من عام 2027.

الرقابة: الحاجة إلى حصر الأجهزة والمعدات المتوقفة عن العمل

الإعلام: حصر الأجهزة بنهاية 2026

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية الحاجة إلى استكمال إجراءات حصر وتقييم عدد من الأجهزة والمعدات التقنية غير المستخدمة أو المتوقفة عن العمل بسبب أعطال فنية أو تقادمها، وتحديد الإجراءات المناسبة بشأنها، سواء بالصيانة أو الاستبدال أو الاستبعاد، وفقاً للأنظمة المعتمدة، بما يعزز كفاءة إدارة الأصول التقنية ويضمن الاستفادة المثلى منها في عمليات الوزارة.

من جانبها، أفادت وزارة الإعلام بأنها أصدرت تعميماً بتاريخ 26 أغسطس 2026 إلى الإدارات والأقسام المعنية لحصر الأجهزة والمعدات التقنية غير المستخدمة أو المتوقفة عن العمل، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وفقاً للدليل المالي الموحد، على أن يتم الانتهاء من أعمال الحصر في موعد أقصاه الربع الأخير من عام 2026.

الرقابة: خسائر تراكمية لـ«دانات» بـ14.8 مليون دينار.. ودعم «ممتلكات» تجاوز 15 مليونا

«دانات»: استراتيجية جديدة للفترة 2027-2031 لتحليل الخسائر وتعزيز الأداء المالي

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية استمرار معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات» في تكبد الخسائر منذ إنشائه في مايو 2017 وحتى 31 ديسمبر 2025، حيث بلغ إجمالي خسائره نحو 14.8 مليون دينار. وأشار إلى أن شركة ممتلكات البحرين القابضة، بصفتها مالك المعهد، قدمت له دعماً مالياً لمساعدته على مواصلة نشاطه، بلغ إجماليه خلال الفترة ذاتها نحو 15.4 مليون دينار.

من جانبه، أفاد المعهد بأنه وضع استراتيجية في عام 2020 للحد من الخسائر، ونفذ عدداً من الإجراءات لإعادة هيكلة العمليات التشغيلية ومواءمتها مع أهدافه الاستراتيجية الجديدة، الأمر الذي أسهم في تحسن الأداء المالي، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 179%، وانخفض إجمالي الخسائر السنوية بنسبة 11% مقارنة بالفترات السابقة خلال الفترة من 2020 إلى 2025.

وأضاف أنه يعمل حالياً على تطوير توجه استراتيجي جديد للفترة من 2027 إلى 2031، يتضمن تحليلاً شاملاً للخسائر المتكبدة وتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في الإيرادات والتكاليف، بما يساعد على صياغة أهداف وتدابير محددة ضمن الاستراتيجية الجديدة، مشيراً إلى أن تنفيذ التوصية سيكون في موعد أقصاه سبتمبر 2027.

دانات
DANAT
معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة
BAHRAIN INSTITUTE FOR PEARLS & GEMSTONES

الرقابة: استمرار أسعار فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة من دون تغيير منذ إنشاء «دانات»

«دانات»: إعداد سياسة لتسعير الخدمات العام القادم

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم وجود سياسة واضحة ومحددة لتسعير خدمات معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات»، تحدد الأسس المعتمدة عند تحديد سعر كل خدمة، ودورية مراجعة الأسعار وتعديلها، والجهة المخولة باعتمادها، الأمر الذي لا يساعد على تنظيم عملية التسعير.

ولفت إلى استمرار المعهد، منذ إنشائه قبل أكثر من ثماني سنوات، في تطبيق الأسعار ذاتها لفحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة، من دون التحقق من مدى تناسبها مع تكاليف تقديم هذه الخدمات.

من جانبه، أفاد المعهد بأنه سيعد سياسة واضحة لتسعير الخدمات، تتضمن دراسة تكلفتها الفعلية ومقارنتها بالممارسات والأسعار السائدة في السوق، ووضع آلية دورية لمراجعة الأسعار لضمان ملاءمتها واستدامتها، إلى جانب تحديد الجهة المخولة باعتمادها، وذلك خلال الربع الثالث من عام 2027.

الرقابة: تأخر تحصيل مستحقات بعض العملاء لأكثر من سبع سنوات

«دانات»: مراجعة إجراءات التحصيل

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم اتخاذ معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات» إجراءات حيال بعض العملاء غير الملتزمين بسداد المبالغ المستحقة عليهم، رغم مرور فترات طويلة على صدور أول فاتورة مستحقة، تجاوزت في إحدى الحالات سبع سنوات.

وفي رده، أوضح المعهد أن الإدارة المالية تتابع عمليات التحصيل بصورة دورية، وأن هذه المتابعة أسهمت في تحسين إدارة الذمم المدينة وخفض أرصدة المبالغ المستحقة على العملاء مقارنة بالفترات السابقة.

وأضاف أنه سيعمل على تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في البند (11) من الشروط والأحكام الخاصة بخدمات المختبر، والبندين (4.2.4) و(4.2.5) من دليل إجراءات الفواتير المستحقة غير المسددة، بما يضمن اتساق الممارسات وتعزيز الرقابة على عمليات التحصيل.

وأشار إلى أنه في حال وجود أي استثناء من تطبيق هذه الإجراءات، يجب أن يستند إلى مبررات واضحة، وأن يكون موثقاً ومعتمداً وفق الصلاحيات المحددة، بما يعزز المساءلة والشفافية. كما سيجري مراجعة الوثائق لتحديد الحالات التي تستوجب اتخاذ هذه الإجراءات والأطر الزمنية الملزمة لتنفيذها، خلال الربع الثالث من عام 2027.

الرقابة: عدم وجود خطة استراتيجية لمعهد «دانات» خلال الفترة 2022-2025

«دانات»: عرض استراتيجية 2027–2031 على مجلس الإدارة لاعتمادها في سبتمبر 2027

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية عدم وضع المعهد خطة استراتيجية خلال الفترة من 2022 إلى 2025، تحدد توجهاته وأهدافه على المديين المتوسط والبعيد، والمبادرات والمشاريع والإجراءات التنفيذية اللازمة لتحقيقها، وفق مؤشرات أداء وبرنامج زمني محدد، بما يساعد على رسم أهداف المعهد وتحديد مسارات العمل لتحقيقها.

وفي رده، أوضح المعهد أنه يجري حالياً إعداد استراتيجية للفترة من 2027 إلى 2031، تحدد توجهاته متوسطة وطويلة المدى، والأهداف والمبادرات اللازمة لتحقيقها، إلى جانب وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس لتقييم مستوى الإنجاز سنوياً.

وأشار إلى أنه سيتم عرض الاستراتيجية على مجلس الإدارة لاعتمادها في موعد أقصاه سبتمبر 2027.

الرقابة: تسليم قطع اللؤلؤ والأحجار الكريمة للعملاء من دون إصدار فواتير أو تحصيل المستحقات

«دانات»: برمجة النظام لمنع تسليم القطع قبل إصدارها

رصد ديوان الرقابة المالية والإدارية حالات استكمل فيها معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات» فحص قطع اللؤلؤ والأحجار الكريمة وسلمها إلى العملاء من دون إصدار فواتير بالمبالغ المستحقة عليهم، أو إلزامهم بسدادها قبل تسلم القطع، بالمخالفة لمتطلبات دليل إجراءات الفواتير المعتمد.

من جانبه، أفاد المعهد بأنه سيعمل على مراجعة الإجراءات والضوابط ذات الصلة وتعزيزها، لضمان إصدار الفواتير ومراجعتها وفق المتطلبات المعتمدة قبل استكمال إجراءات تسليم القطع، مع استحداث آلية رقابية مستقلة للتحقق من الالتزام بذلك، على أن يتم تطبيق التوصية في موعد أقصاه يونيو 2027.

وأضاف أنه سيدرس برمجة النظام الآلي بما يمنع تغيير حالة الطلب إلى «مُسلَّم للعميل» قبل إصدار الفاتورة لجميع خدمات الفحص المقدمة، وذلك في موعد أقصاه ديسمبر 2026.